الأمم المتحدة

A/C.3/63/SR.31

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
16 January 2009
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مايور ..... (هولندا)

المحتويات

البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(هـ) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-57709 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٥٦ (أ) **من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة** (تابع) (A/C.3/63/L.15/Rev.1)

مشروع القرار A/C.3/63/L.15/Rev.1: دعم الجهود الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة

١ - **الرئيس:** أشار إلى أنه لا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٢ - **السيدة صو** (السنغال): ذكّرت بأن ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ امرأة يمتن سنويا أثناء الولادة بسبب ناسور الولادة، وهي إصابة يتضرر منها ما يزيد على مليوني امرأة في البلدان النامية، وتتسبب لهن في التهميش في مجتمعاتهن، إن لم يكن في أسرهن. وعرضت مشروع القرار A/C.3/63/L.15/Rev.1 باسم مقدميه الذين انضم إليهم كل من جمهورية كوريا، وجورجيا، وجيبوتي، وسيراليون، وصربيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، ومالطة، وملديف. وأشارت إلى أن سانت لوسيا تود الانسحاب من قائمة مقدمي مشروع القرار. وتقدمت بالشكر إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان على مساهمته في إعداد النص وتنظيم حملة القضاء على ناسور الولادة. وأعربت عن أملها في أن يجري اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما في السنة السابقة.

٣ - وأعلن الرئيس أن كلا من أستراليا، وألبانيا، وبابوا غينيا الجديدة، والبوسنة والهرسك، وتايلند، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والدانمرك، والفلبين، وهولندا تود الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

٤ - **السيد ماكماهان** (الولايات المتحدة): أوضح موقف وفده بشأن العديد من أحكام مشروع القرار التي ليست لها علاقة مباشرة بالجهود الدولية المبذولة للقضاء على ناسور الولادة. وقال إن التزام الولايات المتحدة بالمكافحة ثابت، وإن الأموال المرصودة لها ما فتئت تزيد منذ خمس سنوات، حيث ارتفعت من ١,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ١٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٨. وأشار إلى الفقرات الثانية والثامنة والتاسعة من الديباجة وإلى الفقرتين الثانية والرابعة من منطوق مشروع القرار، موضّحا أن إعلان ومنهاج عمل بيجين ووثائق مؤتمرات الاستعراض والتقييم اللاحقة لا تتضمن ما يفيد، بل لا تُلمح بأي حال من الأحوال إلى أن الدول تعتزم استحداث حقوق جديدة أو تعتزم استحداث الحق في الإجهاض أو الاعتراف به. واستطرد قائلا إن توافق آراء المجتمع الدولي على مصطلحي ''الصحة الجنسية والصحة الإنجابية'' لا يعني أنه يؤيد الإجهاض أو استعمال مواد مجهضة أو يعترف بذلك أو يدافع عنه.

٥ - وتابع قائلا إن الفقرة الرابعة من الديباجة لا تعني أن على الدول التزامات بموجب الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان التي ليست أطرافا فيها. وأضاف أن توصيات لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ينبغي أن تندرج في إطار ولايتها وينبغي ألا ترغم بأي حال من الأحوال الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على تعديل سياساتها وقوانينها إذا كانت تلك السياسات والقوانين تتماشى كلّيا مع أحكام الاتفاقية المذكورة.

٦ - وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن ارتياحه لأن الفقرة ١٢ تشير بوضوح إلى أن الحملة العالمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للقضاء على ناسور الولادة ليست سوى خيار من الخيارات العديدة المتاحة للدول الأعضاء الراغبة في المساهمة في الجهود المبذولة للقضاء على ناسور الولادة. وقال إن العبارات المستخدمة في هذه الفقرة لا تعني

استحداث أو اعتماد غاية جديدة أو مؤشر جديد يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.

٧ - **السيد بيني** (المراقب عن الكرسي الرسولي): أعلن أن وفده يؤيد رعاية التوليد في الحالات الطارئة وتوفير القابلات الماهرات وكذا الرعاية الملائمة في فترتي ما قبل الولادة وما بعدها، لكنه يتفق فيما يتعلق بعبارات ''الصحة الجنسية والإنجابية'' و ''خدمات صحة الأمهات'' و ''خدمات الرعاية الصحية الشاملة للأم'' و ''سلسلة الخدمات الشاملة''، مع التفسير الذي قدمه وفد الولايات المتحدة.

٨ - **السيدة فلود - بوبران** (سانت لوسيا): أعربت عن تأييدها للتفسير الذي قدمه وفدا الولايات المتحدة والكرسي الرسولي لبعض العبارات الواردة في مشروع القرار، وأعلنت أن بلدها ينسحب من قائمة مقدمي المشروع.

٩ - واعتمد مشروع القرار A/C.3/63/L.15/Rev.1 دون تصويت.

١٠ - **السيد رزفاني** (جمهورية إيران الإسلامية): رحب باعتماد مشروع القرار دون تصويت. وأشار إلى أنه من اختصاص كل دولة أن تقرر التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة، وأكد أن جمهورية إيران الإسلامية تفسر أحكام مشروع القرار، لاسيما الأحكام المتعلقة بكل من ''تنظيم الأسرة'' و ''الصحة الجنسية والإنجابية'' وفقا لقانونها الوطني.

١١ - **السيدة سباغ** (شيلي): أشارت إلى أن ثمة ٣٠٠ ٠٠٠ وظيفة شاغرة لقابلات، وأعربت عن ارتياحها في هذا الصدد للأهمية التي أولاها نص مشروع القرار لتدريب الموظفين الطبيين.

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/63/123 و A/63/281-S/2008/431 و A/63/370-S/2008/614 و A/C.3/63/5)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/63/161 و A/63/223 و A/63/259 و A/63/263 و A/63/270 و A/63/271 و A/63/272 و A/63/274 و A/63/275 و A/63/278 و A/63/286 و A/63/287 و A/63/288 و A/63/289 و A/63/290 و A/63/292 و A/63/293 و Corr.1 و A/63/299 و A/63/313 و A/63/318 و A/63/337 و A/63/340 و A/63/365 و A/63/367 و A/63/486)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/63/322 و A/63/326 و A/63/332 و A/63/341 و A/63/356 و A/63/459 و A/C.3/63/4)

(هـ) **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** (تابع) (A/63/264 و Corr.1)

١٢ - **السيدة وليدة الجاسم** (قطر): أشارت إلى أن بلدها يسعى إلى تحسين الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إن لكل من المنظمات الدولية والحكومات والمجتمع المدني دور يضطلع به في تعزيز الاندماج الاجتماعي والاعتراف الفعلي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وواجباتهم، ومن المؤسف جدا أن يظل هؤلاء الأشخاص مهمشين في بعض البلدان. ذلك أن المكانة التي يتبوؤها

المعاقون في المجتمع هي المؤشر على مدى حداثة المجتمع. ولئن كان يتعين على قطر عمل المزيد، فإنها قد أحرزت تقدما كبيرا في مجال تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها.

١٣ - وتابعت قائلة إن قطر كانت على الصعيد الدولي إحدى الدول العربية الأولى التي صدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووقعت على البروتوكول الاختياري الملحق بها؛ كما اعتمدت أيضا القواعد الموحدة المتعلقة بتساوي الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة وبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين.

١٤ - وزادت على ذلك قولها إن قطر سنت على الصعيد الوطني، قانونا ينص على تقديم رعاية خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، ويسمح لهم بإعمال حقوقهم على قدم المساواة مع سائرة أفراد المجتمع، ويُجرّم أي تمييز ضدهم؛ كما أعدت استراتيجية تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأنها ستواصل سياسة الإدماج المدرسي التي بدأت في عام ٢٠٠١، فضلا عن برامج النهوض بقدرات العاملين من ذوي الإعاقة. وستستمر في حرصها على أن تستجيب المباني والمنشآت في البلاد للاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما من خلال تنظيم حلقتين دراسيتين عن هذا الموضوع.

١٥ - ومضت قائلة إن قطر مصممة بقوة على تطبيق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولذلك فإنها تهيب بالدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تبادر إلى فعل ذلك، علما بأنها تضفي على احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتطلعاتهم طابع الحقوق المشروعة.

١٦ - **السيد ريزفاني** (إيران): أعرب عن أسفه للأجواء المشحونة بالمخاطر والخلافية التي تخيم أحيانا على مداولات اللجنة، وأعرب عن رغبته في أن يساهم بصورة بناءة في محصلة جهود تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي أرساها المجتمع الدولي. وأوضح أن حقوق الإنسان هي ما ينظم العلاقات داخل المجتمع، لا سيما الحقوق التي تربط ما بين المواطنين والدولة. وقال إن الأمم المتحدة ما فتئت تسعى إلى تعزيز وحماية حقوق كافة البشر في جميع أنحاء العالم، وعليه، ينبغي للجهاز الذي وضعته من أجل مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان، والذي تخضع له كافة مناطق العالم، أن يكون ذا نطاق عالمي حقا وأن ينهض على أساس التعاون الدولي الوثيق. لكنه أشار إلى أن مسألة حقوق الإنسان اليوم تستحوذ عليها بصفة منهجية أقلية متحكمة بالقوة وتوزع العلامات الجيدة أو الرديئة على أعضاء المجتمع الدولي استنادا إلى معايير سياسية، وهو ما يتنافى مع الروح الإيجابية ومبادئ العالمية والحياد التي ينبغي أن يقوم عليها بحث هذه المسألة.

١٧ - وتابع قائلا إن القيام في الآونة الأخيرة بإنشاء مجلس حقوق الإنسان الذي يشارك في عملية الإصلاح الهيكلية الجارية، من شأنه أن يساعد على توجيه الحوار الدولي بشأن حقوق الإنسان وجهته الصحيحة. وذكر إنه من الجائز مع ذلك أن نتساءل عن مدى فاعلية جهاز الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان بصفة عامة، بالنظر إلى الموقف المنحاز والمنافق والعدواني لبعض الدول وحالة الجمود التي عليها الهيئات التي من المفروض أن تقوم بمكافحة جميع الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان. ثم قال إن العديد من البلدان، وبعضها بلدان نامية، تشدد على ضرورة أن تقترن عملية الإصلاح الهيكلي بتغييرات جوهرية في المضمون. وأشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل، الذي يتمثل هدفه الأولي في درء التجاوزات المذكورة آنفا، والذي يشكل قطيعة في مجال معالجة مسألة حقوق الإنسان على الصعيد الحكومي الدولي، تحفه مخاطر كبيرة تكاد تحوله عن وجهته الصحيحة، ما لم يحرص مجلس حقوق الإنسان كل الحرص

على تثبيت ضماني العالمية والموضوعية لهذه الآلية وتطبيقهما بصورة واضحة.

١٨ - وقال في خاتمة بيانه إنه إذا كانت إيران تحرز تقدما غير مسبوق في مجالات الديمقراطية ومستوى المعيشة وسيادة القانون، وهو ما يقر به كل مراقب محايد، فإن ذلك ليس بفعل ضغوط سياسية مارستها عليها بلدان أخرى، لكن بفضل حيوية الإيرانيين ونشاطهم وإرادة حكومتهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٩ - **السيد ناتاليغاوا** (إندونيسيا): ذكّر بالطابع التأسيسي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لاسيما بالنظر إلى المستوى الذي وصلت إليه الديمقراطية في بلده، وقال إن الذكرى السنوية الستين لاعتماد هذا الصك يجب أن تكون مناسبة يعيد فيها المجتمع الدولي تأكيد تعلقه بالمبادئ المكرسة في الإعلان ورغبته في العمل في جو لا غنى عنه من الحوار والتعاون، من أجل تطبيق هذه المبادئ تطبيقا كاملا. وذكر أن إندونيسيا بصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، فإنها تعرب عن الارتياح إزاء التقدم المشهود الذي تحقق، وإزاء الصدق والروح البناءة اللذين اتسمت بهما الأعمال التي اضطلع بها الخبراء المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، فضلا عن الطابع الابتكاري الواعد للاستعراض العالمي الشامل. وأعرب عن الارتياح لأن هذه الآلية، التي كانت إندونيسيا من البلدان الأولى التي شملها عمله، قد سمحت بإبراز مدى التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية على الصعيد الوطني، دونما وصم أو نعت لأوجه القصور التي لا تزال الحاجة قائمة إلى تداركها. وأضاف أن مجلس حقوق الإنسان لم يدخل بعد طور التشغيل الكامل، لكن بالنظر إلى التقدم الذي يحرزه، فقد آن الأوان أن تعهد اللجنة الثالثة إليه بالاستعراضات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في أي بلد بعينه، وأن تعيد تركيز جهودها على دراسة المسائل العامة وصياغة التوصيات الاستراتيجية الموجهة إلى الجمعية العامة.

٢٠ - ووجه النظر إلى التنوع الذي تتميز به إندونيسيا وتطبيق اللامركزية في نظام الحكم فيها، مشيرا إلى أن شبكة واسعة من رابطات الدفاع عن حقوق الإنسان قد أنشئت في البلد، من أجل تنفيذ خطة عمل وطنية، وأضاف أن إندونيسيا تسعى جاهدة حاليا من أجل تعزيز قدراتها المحلية، لا سيما على الصعيد القانوني، كيما تكتسب المؤسسات العامة، شأنها شأن السكان، ثقافة احترام حقوق الإنسان التي تسعى خطة العمل الوطنية إلى إشاعتها، من أجل عدالة اجتماعية أعم ولِما فيه صالح الإندونيسيين كافة. وأشار، علاوة على ذلك، إلى أن إندونيسيا قد سنّت قوانين لصالح حرية الإعلام وعدم التمييز العنصري، وأنها سحبت التحفظات التي سبق أن قدمتها بشأن اتفاقية حقوق الطفل، وتعتزم التصديق خلال عام ٢٠٠٩ على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ثم قال إن إندونيسيا اضطلعت أيضا بدور أساسي في إنشاء جهاز مكلف بحقوق الإنسان في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، واستمرت في التعاون مع الأمم المتحدة. وذكر أن وفد إندونيسيا يعيد تأكيد تمسكه بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بالتعاون مع المجتمع الدولي، قبيل بضعة أسابيع من افتتاح محفل الديمقراطية في بالي.

٢١ - **السيدة رادو** (جمهورية مولدوفا): قالت إن وفدها يؤيد الإعلان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي قبل يومين في إطار البندين الفرعين ٦٤ (ب) و (ج) من جدول الأعمال. ورحبت بالتقارير المقدمة في إطار هذين البندين وكذا البند ٦٤ (هـ)، اعترافا منها بمدى ملاءمة التنقلات الميدانية للمقررين الخاصين وممثلي الأمين العام، كما أحاطت علما بالاستنتاجات التي تهم بلادها والواردة في تقرير المقرر الخاص

بشأن التعذيب وغيره من ضروب العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (A/63/175). وفي هذا الصدد، حرصت المتكلمة على توضيح أن الدولة اعتمدت قبل فترة وجيزة طائفة واسعة من التدابير الرامية إلى تقليص الفجوة بين الإطار التشريعي والواقع الميداني الناشئ أولا وقبل كل شيء عن قصور الوسائل المالية. وهكذا، فقد عكفت إدارات السجون، بالتعاون مع منظمات غير حكومية وجهات مانحة خاصة، على تحسين الظروف في مجالات التغذية والصحة والنظافة. ورغم الاكتظاظ المزمن في السجون الذي باتت معالجته أمرا ملحا، فقد تراجع عدد المحتجزين بمقدار الثلث ما بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٨، والفضل في ذلك يرجع على وجه التحديد إلى جوانب المرونة التي أدخلت على قانون العقوبات. وعلاوة على ذلك، فقد جرى وضع برامج تثقيفية بغية تيسير دمج الشباب الجنح، مما أدى إلى خفض معدل الجريمة وتعزيز الرعاية الطبية للمحتجزين، وهو ما أسفر عن تراجع الإصابات في صفوف نزلاء السجون في الفترة ما بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٧. وقالت في خاتمة بيانها إن مشروع 'التوأمة' الذي سينطلق بالتعاون مع المجتمع الدولي سيتيح فرصا جديدة لجمهورية مولدوفا لمواءمة نظامها الإصلاحي مع المعايير التي حددها الاتحاد الأوروبي.

٢٢ - **السيد كيم شونغ هون** (جمهورية كوريا): ذكّر بأن سنة ٢٠٠٨ تصادف في الوقت نفسه الذكرى السنوية الستين لاستعادة الحكم في بلده ولاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يشكل الوثيقة الأم لسائر الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولمجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأجهزة المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢٣ - وقال إنه بالنظر إلى الطابع العالمي لمنظمة الأمم المتحدة فهي الجهة التي يتعين عليها أن تقود مساعي حماية حقوق الإنسان. وأضاف أن الاستعراض العالمي الشامل الذي خضعت له بلاده هو آلية تثير بعض الانتقادات لكنه شدد على أهميته إذ أنه يسمح بتعزيز الحوار والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي بين مختلف أصحاب المصلحة الذين يعملون بصورة جماعية من أجل إعمال جميع حقوق الإنسان.

٢٤ - وتأكيدا من ممثل كوريا على تصميم بلاده على تحسين حماية حقوق الإنسان، فقد رحب ببدء سريان اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة التي سيصدق عليها بلده قريبا. واستطرد قائلا إن خطة العمل الوطنية التي وضعت في عام ٢٠٠٧ تلبية لتوصيات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، قد مكنت من استحداث آلية وطنية لحماية حقوق الإنسان بصورة منهجية والتعريف بهذه الحقوق على نطاق أوسع، مما يشكل مساهمة في غرس ثقافة حقوق الإنسان في البلاد.

٢٥ - **السيدة نياموديزا** (زمبابوي): قالت إن زمبابوي مدركة تماما لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وسائر الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان التي وقعت أو صدقت عليها أو انضمت إليها. وأوضحت أنه لئن كان وفد زمبابوي يؤيد وضع تعريف موسع لحقوق الإنسان يبرز طبيعة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية غير القابلة للتجزئة، فإنه يأسف لأن هدف التمتع العالمي بالحقوق الاجتماعية - الاقتصادية في عالم تسوده قيم الإنسانية والإنصاف، وهو الهدف الذي أعلنته وأعادت تأكيده مواثيق كثيرة، لا يزال بعيد المنال بالنسبة لملايين الأشخاص في العالم. وذكرت أنه بدلا من أن تعمل البلدان المتقدمة النمو على تسخير حقوق الإنسان لخدمة مصالحها السياسية، ينبغي لها أن تتخلى عن سياساتها الليبرالية الجديدة وتوفي بالتزاماتها عن طريق حشد الموارد اللازمة للنهوض بالحق في الحياة والحق في النماء.

٢٦ - وأضافت قائلة إن الحكومة الزمبابوية التي تسعى جاهدة إلى تحسين الأحوال الاقتصادية للسكان، قد باشرت عملية توزيع منصف للأراضي، مما جعلها عرضة للعقوبات الاقتصادية وتشويه صورتها في وسائط الإعلام التي تعمل لحساب بريطانيا العظمى وحلفائها، بناء على مزاعم انتهاكات لحقوق الإنسان. وأوضحت أن لزمبابوي برلمان متعدد الأحزاب منتخب بصورة ديمقراطية، يسن القوانين من أجل حماية مصالح البلد وأمنها وأمنه واستقراره - المهددة باستمرار - وقالت إن المدافعين المزعومين عن حقوق الإنسان ملزمون باحترام هذه القوانين. وأضافت أن المنظمات غير الحكومية يجب أن تخدم مصلحة البلاد بدلا من التدخل في شؤونها الداخلية. وأشارت إلى أن كندا، بمنحها جائزة لمنظمات غير حكومية تشوه سمعة زمبابوي، برهنت بوضوح أنها تسعى إلى زعزعة استقرار زمبابوي. وكذلك تهدف الحملة الحاقدة التي تُشن ضد زمبابوي إلى تهديد استقلالها وسيادتها وحقها غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها.

٢٧ - واستطردت تقول إن زمبابوي كانت دائما تعتقد أن الدول الغربية حريصة فعلا على تعزيز حقوق الإنسان لجميع الشعوب وحمايتها، مما يفرض عليها أن تتبع نهجا قائما على المصالحة. وفي هذا الصدد، فإن مجلس حقوق الإنسان، الذي هو آلية حكومية دولية، يظل هو الهيئة الأقدر على تحقيق تقدم في هذا الاتجاه.

٢٨ - **السيدة فيليب** (مراقبة عن الاتحاد البرلماني الدولي): قالت إن حقوق الإنسان تؤدي دورا أساسيا في إطار العملية الديمقراطية الجارية في أفريقيا. وأكدت أن من المهم أن يعرف الأفراد والبرلمانيون هذه الحقوق لكي يضمنوا احترامها ويسهروا على إدراجها في التشريعات الوطنية. كما أن حقوق الإنسان تشكل جزءا لا يتجزأ من مقومات الثقافة الديمقراطية.

٢٩ - وقالت إن الاتحاد البرلماني الدولي قد دشن مشروعا يرمي إلى إشراك البرلمانيين وكافة الجهات المعنية في أعمال هيئات الرقابة على المعاهدات وتطبيقها بغية مشاركتهم في إعداد التقارير الموجهة إلى هذه الهيئات، ومن أجل أن يتبنوا هم أنفسهم مسألة حقوق الإنسان في نهاية المطاف. وأضافت أن حلقات دراسية قد نظمت من أجل تعريف البرلمانيين بالمعاهدات الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتشجيعهم على استعراض الأنشطة المنجزة في هذا الميدان، مما حدا بهم إلى الاعتراف بضرورة إنشاء آليات محددة ومعالجة العديد من انتهاكات حقوق الإنسان في بلدانهم بشكل صريح. وقد مكنت هذه المبادرة التي تهدف إلى وضع إطار عمل تشاوري، من توحيد جهود البرلمانيين وأعضاء اللجان الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني، ومن بحث المسائل المتصلة بحقوق الإنسان في جو تسوده الشفافية والحوار. وذكرت أخيرا أن الحلقات الدراسية المنظمة في هذا الإطار قد حظيت باهتمام واسع وأفضت إلى نتائج ملموسة في العديد من البلدان، بينها توغو ومالي وموريتانيا.

٣٠ - **السيد دالأوغليو** (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إن المهاجرين لديهم حقوق من واجب الدول أن تحترمها وتحميها. ومن الجوهري كذلك أن تتعاون بلدان المنشأ والعبور والمقصد من أجل ضمان احترام الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل على تعريف المهاجرين بحقوقهم وواجباتهم. وهكذا، فقد نشر الفريق العالمي المعني بالهجرة، الذي يضم ١٤ هيئة تابعة للأمم المتحدة، وثيقة مكرسة للهجرة وحقوق الإنسان.

٣١ - واستشهد المتكلم بالفقرة ١ من المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مؤكدا أن المهاجرين، شأنهم شأن أي شخص آخر، لهم الحق في مستوى عيش مناسب لضمان صحتهم ورفاهم. وقال إنه عندما تؤخذ احتياجات

الصحة في الحسبان، يسهل الاندماج الاجتماعي وتنخفض تكاليف الصحة في الأجل الطويل، مما يساهم في الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. وأشار إلى أن المنظمة الدولية للهجرة التي ترحب باعتماد جمعية الصحة العالمية لقرار يشجع كافة الحكومات على السهر على صحة المهاجرين وأفراد أسرهم الذين يمكثون في بلد المنشأ والسكان في بلدان الاستقبال، تهيب بكافة الأطراف المعنية أن تدرج جانب الصحة في كافة الأنشطة المتعلقة بالهجرة.

٣٢ - وقال إن المهاجرين عرضة أكثر من غيرهم للمشاكل الصحية بسبب وضعهم والصعوبات التي يواجهونها في الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية. مضيفا أن المنظمة الدولية للهجرة تسعى جاهدة من أجل تلبية احتياجات المهاجرين في هذا الصدد، لا سيما المهاجرين الذين هم في وضع غير قانوني، وتزمع مواصلة التعاون مع الدول من أجل زيادة احترام حقوقهم وتحسين النظم الصحية. وأشار إلى أن العمال المهاجرين في العديد من أنحاء العالم معرضون أكثر من غيرهم للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، مما جعل المنظمة الدولية للهجرة تدعو إلى ضرورة وضع خطة عمل مشتركة لمكافحة هذا الداء. وقد نشرت حديثا، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مذكرة توجيهية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط العمال المهاجرين، كما تتعاون مع المنظمات الشريكة لها من أجل إعداد استراتيجية تنفيذ، بالاعتماد على المشاورات ولا سيما المشاورات على الصعيد الإقليمي.

٣٣ - وتابع قائلا إن المنظمة الدولية للهجرة تتعاون فضلا عن ذلك مع فريق العمل المعني بقيود السفر المفروضة على مرضى الإيدز الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من أجل ضمان عدم تعرضهم للتمييز. وفي هذا الإطار، انكبت المنظمة على استعراض التشريعات والنظم الوطنية من أجل تحديد ١٠ ممارسات غير تمييزية للتوصية بها، ستنشر في تقرير سيصدر في وقت قريب.

٣٤ - **السيدة ستيوارت** (منظمة العمل الدولية): قالت إن عام ٢٠٠٨ هو تاريخ دخول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز التنفيذ ويصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٩ المتعلقة بإعادة التأهيل المهني للمعوقين وتشغيلهم. وأضافت أنه بالنظر إلى أن الأشخاص المعوقين أكثر عددا في صفوف الفئات الفقيرة من السكان، فقد تعاونت منظمة العمل الدولية مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة من أجل وضع صكوك تتعلق بالعمالة وتعزيز قدرات الأشخاص المعوقين، ونظمت في آسيا وشرق أفريقيا بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اجتماعات مخصصة للتشريعات في مجال الإعاقة وكذا أحكام الاتفاقية، كما اختبرت، بالتعاون مع جامعات آسيا وأفريقيا برنامج تعليم يتعلق بالقوانين الخاصة بالأشخاص المعوقين، سينفذه مركز التدريب الدولي التابع لها. وذكرت أن منظمة العمل الدولية تواصل، علاوة على ذلك، تعاونها مع الدول والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني، لا سيما منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل تحسين القوانين والسياسات المتعلقة بالعمل والتدريب المهني للأشخاص المعوقين، وتتعاون بصورة وثيقة مع مؤسسات الأمم المتحدة من أجل تيسير تنفيذ الاتفاقية.

٣٥ - وأشارت إلى أن إنشاء المشاريع الحرة يتيح فرصا كبيرة أمام الأشخاص المعوقين، لا سيما في البلدان النامية. وهكذا، فقد استفادت منظمة العمل الدولية من الدروس المستخلصة من مشروع يرمي إلى إدماج النساء المعوقات في كافة الأنشطة المتصلة بإنشاء المشاريع الحرة، ووضعت توجيهات أصبحت جزءا من الاستراتيجية التي اعتمدها مجلس إدارتها من أجل تنفيذها في بلدان نامية مختلفة. ولبلوغ

الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المتمثل في الحد من الفقر، دعت المتكلمة في خاتمة كلامها إلى مراعاة احتياجات الأشخاص المعوقين في كافة البرامج الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية.

٣٦ - **السيدة روفيروسا** (المكسيك): تكلمت باسم مجموعة ريو وقالت إن تدفقات المهاجرين الماضية والراهنة هي مصدر ثراء ثقافي وإثني لبلدان المجموعة. وأعربت عن أسفها إزاء إجحاف التشريعات الجديدة بحق المهاجرين الذين هم في وضعية غير قانونية، ودعت الدول الأعضاء إلى احترام الكرامة الإنسانية عن طريق الكف عن إخضاع المهاجرين لفترات احتجاز مطولة وعدم وصم من لا همّ لهم سوى تأمين مستقبل أفضل لأسرهم.

٣٧ - وأكدت أن الكائن البشري ينبغي أن يتصدر الحوار المتعلق بالهجرة و التعاون، وقالت إن مجموعة ريو ترحب بمراعاة مسألة حقوق الإنسان في برنامج عمل الدورة الثانية للمحفل العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وأشارت إلى أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمهاجرين شرط لا غنى عنه من أجل الاستفادة من كامل إمكانيات المهاجرين.

حق الرد

٣٨ - **السيد أوكودا** (اليابان): قال إن اليابان قد أجرت محادثات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن مسألة تسوية خلافات الماضي المؤسف في إطار عملية تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، مضيفا أن اليابان تعتزم مواصلة تلك المحادثات. واستطرد يقول إن مزاعم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن اليابان ترفض تسوية مسألة ماضيها مزاعم لا تستند إلى أي أساس من الصحة. كما أن اليابان غير قادر على فهم تلك المزاعم ولا فهم النوايا التي تنطوي عليها. وقال إن من واجب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ تدابير ملموسة من أجل الدفع قدما بعملية تطبيع العلاقات. وعلى نحو ما أعلنه رئيس وزراء اليابان أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، فإن التطبيع سيتم على أساس إعلان بيونغيانغ وعن طريق تسوية خلافات الماضي المؤسف وكافة المسائل المعلقة، بما فيها مسائل الاختطاف والملف النووي والصواريخ. وأكد أن هذا الموقف الأساسي لليابان موقف ثابت لم يتغير. وأن اليابان تتطلع إلى أن تفتح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحقيقا جديدا من أجل تسليط الضوء على حالات الاختطاف. وأوضح أنه لا يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تواصل تبرير انتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان عن طريق تلفيق تهم كاذبة بأن اليابان ينكر هذا الماضي. ثم قال إن وفد اليابان يود أن يبين بجلاء أن الحكومة اليابانية قد اتخذت إجراءات هدفها كفالة تمتع المواطنين الكوريين المقيمين في اليابان بحياة طبيعية وضمان حماية حقوقهم الأساسية واحترامها. وذكر أن الدستور الياباني يضمن المساواة أمام القانون دون أي تمييز. وتماشيا مع هذا المبدأ، فقد عكفت اليابان، على مدى السنوات الستين التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، على إقامة مجتمع متحرر من كافة أشكال التمييز، لا سيما التمييز الإثني والعنصري.

٣٩ - **السيد ماكماهان** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن أسفه لعدم تمكن ممثل للولايات المتحدة من إلقاء بيانه كاملا أثناء الجلسة السابقة، بحجة أن الوقت المخصص له قد انتهى، بينما تمكن ممثلون آخرون كُثر كانوا في نفس الموقف من إنهاء مداخلاتهم دون مقاطعة. وقال إن من الواضح وجوب احترام المدة الزمنية التي يحددها الرئيس، وهو ما يسعى كافة الممثلين إلى فعله. وأضاف أن الولايات المتحدة ومعظم أعضاء اللجنة الآخرين يحترمون أيضا حق كافة الأعضاء في التعبير بحرية وبصراحة، بغض النظر عن اختلاف وجهات النظر. ذلك أن الأمر يتعلق بمبدأ أساسي

من مبادئ الأمم المتحدة ومبادئ كل جمعية ديمقراطية. ومن المؤسف أن يتعرض هذا المبدأ للخرق على يد أقلية قليلة من أعضاء اللجنة. وأشار الممثل إلى أن النص الكامل للبيان منشور على الموقع الشبكي للبعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى منظمة الأمم المتحدة. وقال إنه لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا، في الوقت الذي يبت فيه أعضاء اللجنة في مشاريع قرارات مهمة ويقررون مدى صحة سندها، أن أفضل سبيل للاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ليس تقييد المناقشات بل الحرص على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يكرسها الإعلان واحترامها، بدءا بهذه اللجنة نفسها.

٤٠ - **السيدة حلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن ممثل الولايات المتحدة قد أصرَّ في بيانه على السباحة ضد التيار، مبرزا جهله الكامل بالمبادئ القانونية التي تنظم سلوك الدول في مجال حقوق الإنسان. وقالت إنها اندهشت لإصراره على البقاء في سفينة تغرق بدلا من أن يحذو حذو العديد من زملائه الذين غادروا السفينة في الوقت المناسب، مثل وزير الخارجية السابق كولين باول والمتحدث الرسمي السابق باسم البيت الأبيض سكوت ماكليلان. وقالت إن التبشير الأمريكي في مجال حقوق الإنسان ليس في محله ومخالفا لكل منطق. وقالت إن ذلك يشكل تدخلا في شؤون الدول الأخرى، ويتعارض مع قواعد القانون الدولي. وأوضحت أن أفعال الإدارة الأمريكية تتعارض مع أقوالها لأن ممارساتها تتميز بأشكال جديدة من انتهاك حقوق الإنسان مثل اختطاف مواطني البلدان الأخرى ومحاكمتهم خارج نطاق القانون، وازدراء الكرامة الإنسانية في سجني غوانتانامو وأبو غريب، وقتل المدنيين الأبرياء أثناء الغارات الجوية الإجرامية والإرهابية التي تُشن داخل حدود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والاغتيالات المستهدفة، فضلا عن التسهيلات الكبيرة الممنوحة لما يسمى بشركات الأمن الخاصة في العراق وخارج العراق. وأضافت أن تفسير الولايات المتحدة المتغطرس لحقوق الإنسان يستند إلى قاعدة سياسية مغلوطة وأساس قانوني واه: فهي تفترض سيادة التصور الأمريكي لحقوق الإنسان وهيمنته على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وهذا التصرف الأناني هو السبب في ما تشهده الإدارة الأمريكية من عزلة في العالم بسبب السياسات التي تنتهجها. وقالت إن على ممثل الولايات المتحدة أن يخرج من غفلته السياسية ويكف عن إلقاء خطب الوعظ في الوقت الذي صوتت فيه ١٨٥ دولة عضوا ضد الحصار الذي تفرضه بلاده على كوبا. وختمت بيانها بقولها إن بيان ممثل الولايات المتحدة يشهد بجلاء على مدى جهله بحقوق الإنسان وتاريخ البشرية.

٤١ - **السيد الحسيني** (العراق): قال، ردا على مداخلة الكرسي الرسولي إن بلاده تأسف لكون مسيحيي الموصل، الذين يشكلون جزءا لا يتجزأ من الشعب العراقي والذين عاشوا بسلام مع إخوانهم على مر العصور، كانوا ضحية لتهديدات وأعمال إرهابية من قبل مجموعات إجرامية حملتهم على النزوح. وأضاف أن المتطرفين يسعون إلى زعزعة روح التسامح والإخاء لدى العراقيين وإعطاء صورة سلبية عن الحقيقة. وقال إن رئيس الوزراء قد كلف لجنة وزارية بإجراء تحقيق في هذه الأعمال الإرهابية من أجل تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، فقد قدمت الحكومة الغوث إلى الأسر النازحة ومنحتهم معونة مالية. واتخذت إجراءات أمنية لضمان حماية المسيحيين وأماكن عبادتهم، والحؤول دون وقوع أعمال إرهابية أخرى في المستقبل. ثم قال إنه أُعيد إحلال الأمن في المنطقة، وبدأت أسر عديدة في العودة إلى ديارها. وذكر إن الحكومة تولي الأولوية لأمن كافة الأقليات، وإن العراق سيظل بلدا تتعايش فيه الأديان بسلام.

٤٢ - **السيد باك توك هون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن ممثل اليابان قد سعى خلال الجلسة

السابقة إلى مغالطة أعضاء اللجنة بإيهامهم أن تسوية قضية الاختطافات هي العائق الرئيسي أمام تطبيع العلاقات بين البلدين، مستبعدا مسألة تسوية ماضيه الإجرامي، مقدما بذلك الدليل على مدى خداع اليابان وخبثها. وحرص ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن يوضح بجلاء أن غياب العلاقات الرسمية بين الدولتين يرجع أساسا إلى استماتة اليابان في ممارسة سياسة عدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طابعها رفض التوبة النصوح والتعويض عن جرائمها الماضية. وقال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستطاعتها أن تستغني عن العلاقات مع اليابان، لكن تسوية ماضي اليابان التزام قانوني وأخلاقي وواجب تاريخي لا يمكن التملص منه، وينبغي لليابان أن تدرك ذلك. وأضاف أن اختطاف ما يزيد قليلا على عشرة يابانيين ليس إلا الجزء الظاهر من جبل الجليد ولا يمثل بالتالي سوى قطرة من بحر مقارنة بما عدده ٨,٤ ملايين كوري اختطفتهم اليابان بالقوة.

٤٣ - وتابع قائلا إن إعلان بيونغيانغ، ينص أن على اليابان أن تعوض عن جرائمها الماضية، وأن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحل مشكلة اليابانيين المختطفين. وأضاف أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد فتحت من جانبها تحقيقا وطنيا لمعرفة الحقيقة وأحالت نتائج التحقيق إلى اليابان. وهكذا، فقد أكدت لليابان أن ١٣ يابانيا مفقودا قد اختطفوا في نهاية السبعينات والثمانينات، وأعربت عن أسفها لما حدث وسمحت لخمسة ناجين وأطفالهم بالعودة إلى اليابان. وقال إنه يمكن أن نلاحظ أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد بذلت كل ما في وسعها بينما لم تقم اليابان بأي شيء مطلقا. فممثلها أوضح قبل قليل أن بلده قد اتخذ إجراءات ملموسة من أجل التعويض عن جرائمه الماضية، بينما الحقيقة خلاف ذلك. ونظرا لأن اليابان غير مرتاحة لعدم القيام بأي شيء، فقد فضّلت أن تجاري جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن سخائها بتشديد عقوباتها ضدها وزيادة الضغط عليها. وهذا التصرف المدبر شبيه بحالة السارق الذي يصرخ طلبا للنجدة. فعلى اليابان أن تدرك أن العقوبات والضغط لن يؤديا إلا إلى التعجيل بتدمير نفسها.

٤٤ - وانتقل للرد على بيان ممثل الولايات المتحدة، ونفى وجود مشاكل حقوق إنسان بهذا المعنى في بلده، واصفا ما قاله ممثل الولايات المتحدة بأنه اتهامات ملفقة تندرج في إطار حملة تدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هدفها الوحيد قلب النظام وإشباع رغبة دفينة لدى الولايات المتحدة بالسيطرة على كامل الجزيرة الكورية الواقعة في منطقة استراتيجية ذات أهمية كبرى. وذكر أن ذلك يفسر محاولة تدويل حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق قرار الجمعية العامة ١٦٧/٦٢ بشأن حالة حقوق الإنسان فيها. فمشاكل حقوق الإنسان، عكس ما يؤكده ممثل الولايات المتحدة، توجد في الولايات المتحدة وليس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقال إنه لن يضيع وقتا في الحديث عن هذه البشاعات لأن الأفعال غنية عن أي تعليق.

٤٥ - **السيد ستافرو** (قبرص): أعرب عن الأسف لأن ممثل تركيا قد فضل مرة أخرى الرد على البيان المتعلق بقبرص باتهامات باطلة وتلفيقات، سعيا منه إلى لفت الأنظار عن المشكلة الحقيقية التي تتحمل تركيا المسؤولية عنها كاملة وقال إن استمرار تقسيم قبرص، مع ما يترتب على ذلك من آثار مؤلمة معروفة لدى القبارصة الأتراك واليونانيين كليهما، مرده هو أن الجيش التركي يواصل احتلال جزء كبير من بلد مستقل ذي سيادة، وعضو في كل من منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولأن ذلك الجيش يساند كيانا انفصاليا غير مشروع في قبرص كان موضوع إدانة متكررة في قرارات مجلس الأمن.

٤٦ - وأضاف أن بيان ممثل قبرص في الجلسة السابقة، ومختلف قرارات مجلس الأمن ومقررات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان غنية عن التعليق. واستطرد يقول إن على القبارصة أنفسهم أن يبحثوا عن حل لمشكلتهم؛ وهو حل سينهي الاحتلال ويعيد توحيد الجزيرة وطوائفها ويعيد ويحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة القبارصة؛ كما أنه حل يقوم على قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقبرص والاتفاقات الرفيعة المستوى ومقررات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وعلى القيم والمبادئ التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن الاحترام الصارم للمعايير التي تنظم الحريات الفردية لكافة القبارصة، بغض النظر عن ديانتهم وأصلهم العرقي، يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من أي حل عادل وشامل وعملي وقابل للاستمرار. وإذا كانت تركيا تريد أن تحل المشكلة القبرصية حقا، فيكفي أن تسحب قواتها المحتلة من الجزيرة وتترك القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين يعيشون في سلام ووئام.

٤٧ - **السيد كولادا غارسيا** (كوبا): أعرب عن الأسف لأن ممثل الولايات المتحدة قد قرر مغادرة القاعة دون الاستماع إلى الأجوبة على مداخلته السابقة الفارغة والتي لا تستند إلى أي أساس. وقال إن خطابه المليء بالكراهية والذي يفتقر إلى أي دليل أو حجة شاهد على غطرسة بلده كقوة عالمية. ومن ثم، فإن كوبا ترفض بيان الولايات المتحدة جملة وتفصيلا. فالشعب الكوبي لا يعترف بسلطة الولايات المتحدة لإصدار حكم أخلاقي على أي شعب مهما كان، ومن باب أحرى أن يكون ذلك الشعب هو الشعب الكوبي نفسه. ويتساءل الوفد الكوبي إلى أي قانون تستند الولايات المتحدة لشن الحروب والغزوات وقصف السكان المدنيين العُزل باسم السلام والتعذيب باسم الديمقراطية. فليس للولايات المتحدة أي حق مطلقا في الحكم على الشعب الكوبي، رمز حرية الشعوب كلها. واستطرد قائلا إن الولايات المتحدة استبدت بها فكرة وضع حد للحرية التي ينعم بها الكوبيون قاطبة وتدمير المجتمع الذي شيدوه. وليس لديها ما تقدمه إلى كوبا من دروس في حقوق الإنسان، وهي التي عذبت المحتجزين في غوانتانامو وغيره وعرضتهم لأسوأ ضروب المعاملة الوحشية. وأضاف أن الثورة الكوبية قد صمدت أمام العدوان العنيف والحصار والمعاداة استمرت ٥٠ عاما على يد قوة عالمية كبرى، ولا تزال، أي كوبا، تتقدم إلى الأمام. وقد ساهمت في جعل المجتمع الكوبي أكثر إنصافا وتشبثا بالقيم الإنسانية، من خلال جعل الفرد محور تطلعاتها. وهذه التطلعات هي بالذات ما تسعى الولايات المتحدة إلى خنقه بحصارها، الذي يمثل سياسة إبادة جماعية رفضتها ١٨٥ دولة عضوا باعتمادها المشروع القرار الذي يطالب برفع الحصار.

٤٨ - وقال إن التزوير الانتخابي الذي أتى بالرئيس بوش إلى السلطة في عام ٢٠٠٠ لا يمكن أن يحدث في كوبا. ولا توجد بكوبا أية شركة متعددة الجنسيات تلوث البيئة وتستغلها، ولا توجد بها أملاك عقارية كبيرة ولا أطفال غير ملتحقين بالمدرسة. ولا تنقص في كوبا خدمات الرعاية الطبية الجيدة ولا يضطر الكوبيون إلى التذلل ليحصلوا على عمل. وقال إن الإمبراطورية تجند مرتزقة تضعهم في خدمة سياساتها التوسعية لتنكيد عيش الشعب الكوبي البطل. وأضاف قائلا إن كوبا تتطلع إلى إقامة نظام ديمقراطي يكون مصدرا للتقدم في كافة الميادين. والولايات المتحدة التي لا تشن حربا إلا من أجل زيادة ثروة القطب العسكري الصناعي ليس لديها ما تفيد به الشعب الكوبي لأنها ليست قادرة على تأمين رعاية طبية للملايين من مواطنيها ولا على إنقاذ حياة الآلاف من مواطنيها الذين تخلت عنهم وباتوا يواجهون غضب الطبيعة. واستطرد قائلا إن الشعب الكوبي دأب على المقاومة ولن يرتد خطوة واحدة.

٤٩ - **السيد شرننكو** (الاتحاد الروسي): قال إن لهجة الوعظ التي تحدث بها ممثل الولايات المتحدة غير مقبولة إذ قدم ملاحظات مُسيسة ولا أساس لها عن حالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي. وقال إن من المفارقة الكبيرة أن يكون هذا البلد الذي صوت ضد إنشاء مجلس حقوق الإنسان ويسعى جاهدا لتخريب نشاطه ومقاطعة أنشطته، هو من يدعو الدول الأخرى إلى احترام حقوق الإنسان.

٥٠ - وشدد ممثل الاتحاد الروسي على انتهاكات حقوق الإنسان التي لا حصر لها التي اقترفتها الولايات المتحدة، وبيّن أن ٩٦ في المائة من المنظمات غير الحكومية المسجلة في بلده هي من أصل أمريكي، وأنه من الطبيعي أن يقرر البلد المضيف تعليق أنشطتها عندما لا تحترم القوانين المعمول بها. وفيما يتعلق بحرية الصحافة، ذكّر الوفد الروسي بقضية الصحفية العاملة في صحيفة نيويورك تايمز التي أصدر في حقها قاض في واشنطن حكما بغرامة كبيرة، بسبب رفضها الكشف عن مصدر المعلومات التي نشرتها بشأن عمليات التصنت على المكالمات الهاتفية التي قامت بها الإدارة الأمريكية. وأشار كذلك إلى أنه وفقا لمصادر مختلفة، من بينها المنظمة غير الحكومية، مراسلون بلا حدود، فإن العسكريين الأمريكيين في العراق وأفغانستان يحتجزون منذ عام ٢٠٠٤ ما ينيف على عشرة صحفيين لم تثبت إدانتهم، في ازدراء لكل القوانين.

٥١ - ودعا في الأخير كافة الوفود إلى احترام النظام الداخلي للجمعية العامة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالزمن المخصص للتكلم، وسيادة الدول.

٥٢ - **السيد أوكودا** (اليابان): قال إن بيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يستلزم إبداء ملاحظتين. أولاهما أن اليابان لا تنوي مطلقا تجنب مسألة الماضي وتعتزم تطبيع علاقاتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس إعلان بيونغيانغ وعن طريق تسوية مسألة الماضي المؤسف والحل الشامل للمسائل المعلقة، بما فيها مسألة المختطفين والملف النووي والصواريخ. وثانيهما أن اليابان لا يقول إن مسألة المختطفين هي المسألة الوحيدة المطروحة، بل إنها تكتسي أهمية بالغة نظرا لأنها تمس حياة وأمن مواطنين أجانب، وأن الخطف الذي يضاهي الاختفاء القسري يشكل انتهاكا للحقوق الأساسية لمواطني بلدان أخرى ذات سيادة. وأضاف أن قرار الجمعية العامة ١٦٧/٦٢ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يؤكد ذلك ويدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى حل المشاكل عن طريق الآليات القائمة، مع كفالة إعادة الأشخاص المختطفين إلى أوطانهم.

٥٣ - **السيد باك توك هون** (جمهورية كورا الشعبية الديمقراطية): قال إنه لا يريد إضاعة المزيد من الوقت للرد على الأقوال الوهمية لممثل اليابان، وإنه يكتفي بتوجيه السؤال إليه عن المصير المأساوي لما عدده ٨,٤ ملايين كوري و ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة من نساء التسلية راحوا ضحايا الجيش الإمبراطوري الياباني. وأضاف أن اليابان مهما سعت إلى استخدام مسألة المختطفين من أجل قلب الحقائق، فإنها لن تجلب إلا مزيدا من الخزي على نفسها. وقال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تذكر اليابان بأن تسوية ماضيها الإجرامي يعني كسب ثقة العالم، والانضمام إلى أسرة المجتمع الدولي والتصالح مع ضميرها. واستطرد قائلا إن من مصلحة اليابان أن تتخلص من عقليتها وأن تدرك المنافع التي ستجنيها من قرارها السياسي بالتكفير عن سلوكها الماضي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.